رقابة الصورة

مصطفى المسناوي

الرقيب والمخرج والمشاهد

تأسست الرقابةُ على الأفلام السينمائية بالمغرب في فترة الحماية الفرنسية، وعملتْ داخل «مصلحة السينما» التابعة مباشرةً للقسم السياسيّ داخل إدارة «الإقامة العامة.» وبعد حصول المغرب على استقلاله انتقلتْ هذه المهمة إلى المركز السينمائيّ المغربيّ، الذي صار يتعيَّن عليه تقريرُ صلاحية أو عدم صلاحية الأفلام للعرض داخل القاعات السينمائية المغربية.

وعمومًا صار يتعيّن، منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، الحصولُ على تأشيرتيْن قبل توزيع أيّ فيلم أجنبيّ بالمغرب: تأشيرة الاستيراد، وتأشيرة الرقابة. التأشيرة الأولى تمكّن من إدخال الفيلم إلى البلاد عن طريق الجمارك: والثانية تمكّن من عرضه في القاعات.

يقوم بمهمة الرقابة داخل المركز السينمائيّ لجنةٌ تتشكّل، نظريًا، من مدير المركز السينمائيّ المغربيّ وممثّلين عن قطاعات مختلفة مِنْ بينها: الديوانُ المَلَكيّ، والتشريفاتُ المَلَكية، ووزارةُ الاتصال، ووزارةُ الداخلية، ووزارةُ التربية الوطنية، ووزارةُ الأوقاف والشؤون الإسلامية. ومن مهامّ هذه اللجنة مشاهدةُ الأفلام الأجنبية والوطنية قبل إصدار قرار بعرضها، أو بمنعها، أو بعرضها مع بعض الحذوفات: إضافةً إلى تحديد الفئة العُمْرية المناسبة لمشاهدتها.

وقد شَهِدتْ هذه اللجنةُ، على مستوى أدائها الوظيفيّ، مجموعةَ تغيُّرات في أنماط العلاقة مع المادة المشاهَدة، وفي طبيعة القرارات الصادرة عنها، وذلك انسجامًا مع تغيّر الحساسيات والرؤى لدى الرقيب والمُشاهِد معًا. وظَهَرَ ذلك بصورةٍ خاصةٍ بعد الانفتاح الذي عرفه مجالُ المُشاهَدة، مع ظهور الفيديو في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، ثم مع بزوغ عصر البثّ التلفزيونيّ الفضائيّ المباشر ابتداءً من أوائل التسعينيات.

المركز السينمائي المغربي. مكتب الرقابة[1]

لكنّ هذا الانفتاح الذي عَرِفَه الرقيبُ هَمَّ، بالخصوص، جانبًا **واحدًا** فقط من الجوانب الثلاثة التي يركّز عليها اهتمامَه، ألاَ وهي الجنس والسياسة والدين. فقد صار أكثرَ تساهلاً مع اللقطات والمشاهد الجنسية التي تتضمّنها الأفلامُ الأجنبية، شريطةَ ألاّ تتضمّن لقطات مقرّبةً للأعضاء التناسلية أو تصويرًا مفضوحًا للاتصال الجنسيّ... علمًا أنّ الرقيب كان أكثر تساهلاً في تعامله مع الحوارات الجنسية داخل الأفلام الأجنبية، على أساس أنّ هذه ناطقةٌ بالفرنسية التي لا يَعْلم خباياها سوى نخبةٍ محدودةٍ من المشاهدين.

المثير هنا أنّ هذا التساهل من طرف الرقيب تجاه الأفلام الأجنبية، صاحَبَهُ ـ في المقابل ـ تشدُّدٌ كبيرٌ إزاء بعض مشاهد العري أو الجنس «المحتشم» في أفلام مغربية. بل إنّه كان من المستبعَد تمامًا، حتى حدود مطلع تسعينيات القرن الماضي، مشاهدةُ قُبَلٍ في الأفلام المغربية، وذلك بسبب الرقابة الذاتية التي يقوم بها المُخْرِجُ نفسُه احترامًا منه لقيم المحافَظة في مجتمعه (وهي الطاغية) أكثرَ ممّا هو بسبب حضور الرقيب. وأتذكّر، في هذا السياق، حكايةً طريفةً حصلتْ للمُخرج مصطفى الدرقاوي أثناء إعداد فيلمه «عنوان مؤقّت» للعرض في منتصف الثمانينيات. فقد طَلَبتْ منه الرقابةُ حذفَ لقطةٍ لامرأة عارية، ملتقطة من ظهرها، وهي جالسةٌ على ركبتيْها ـ وهي لقطة تدوم ثوانيَ محدودةً فحسب. لكنّ المخرج رفض ذلك. غير أنّه «احترامًا» منه للرقابة ولجمهور المشاهدين، كان يَبْعث مع الفيلم، أثناء عرضه، أحدَ مساعديه لكي يقوم بوضع قطعةٍ من الورق المقوّى أمام عدسة آلة العرض في لحظة بثّ اللقطة الممنوعة ليتمّ حجبُها عن المشاهدين!

إنّ المتفرج المغربيّ غير متعوِّد على مشاهدة نفسه (المغربية) على شاشة السينما. وفي حين لا يجد أدنى غضاضة في مشاهدة صور الآخر «العارية،» بل وفي أقصى درجاتِ عريها، نراه يَرْفض كلَّ الرفض مشاهدةَ عريه الخاصّ. ولعلّ من مشاكل الرقابة الحالية على الأفلام في المغرب أنّ نزعة المحافظة لدى عموم المشاهدين يصاحبها نوعٌ من التحدّي لدى السينمائيين المغاربة، الذين صاروا أكثر ميلاً إلى تضمين أفلامهم لقطاتٍ أو مشاهدَ جنسيةً. ومن أمثلة ذلك: عبد القادر لقطع، ومصطفى الدرقاوي، وحكيم نوري، ونبيل عيوش. وهذا الأخير يبدو أنّه تجاوَزَ كلَّ الحدود في فيلمه الأخير «لحظة ظلام،» الأمرُ الذي حدا باللجنة المنظِّمة لمهرجان مراكش السينمائيّ الدوليّ في دورته الثانية في أيلول ٢٠٠٢ إلى رفض عرض الفيلم ما لم يُزِلْ منه صاحبُه ثلاثةَ مشاهد بدا أنّها مستفزّة لأعضاء اللجنة قبل الجمهور الذي تخوّفتْ من ردّ فعله.

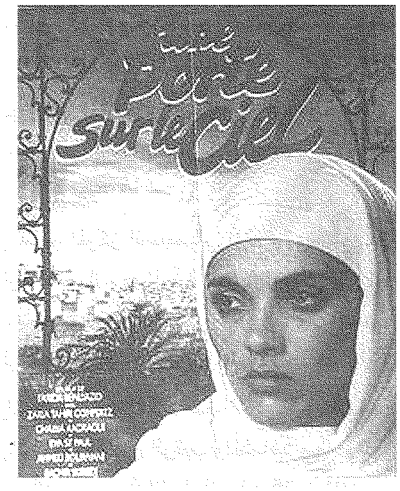

«باب السماء مفتوح» لفريدة بليزيد (١٩٨٧) تعرّض للمقصّ

ينبغي الاعترافُ، هنا، بأنّ «جرأة» بعض المخرجين المغاربة في هذا المجال لم تصاحبْها جرأةٌ مماثلةٌ في مجال السياسة مثلاً، رغم جوّ الانفتاح الديموقراطيّ الذي يعرفه المغربُ في الوقت الحاليّ، ورغم فتح العديد من ملفّات الماضي القريب (الاختطاف، التعذيب، الاعتقال السياسيّ...). بهذا المعنى، فإنّ السينمائيّ المغربيّ على الصعيد السياسيّ كان أكثر جرأةً في سنوات القمع (السبعينيات والثمانينيات) منه في سنوات الانفتاح السياسيّ الآن. هذا الأمر هو الذي جعل الرقابةَ تَمْنع مجموعةً من الأفلام مثل «الشركي» (١٩٧٥) لمومن السميحي، و«أحداث بلا دلالة» (١٩٧٤) لمصطفى الدرقاوي، و«حرب البترول لن تقع» (١٩٧٤) لسهيل بنبركة (قبل أن تسمح بعرضه في أواخر الثمانينيات). كما جعلها تَستعمل المقصّ ضد أفلام أخرى مثل «عنوان مؤقت» (١٩٨٤) لمصطفى الدرقاوي، و«أليام أليام» (١٩٧٨) لأحمد المعنوني، و«باب السماء مفتوح» (١٩٨٧) لفريدة بليزيد. وسيكون من المهمّ مشاهدةُ أفلام السبعينيات والثمانينيات في الوقت الحاليّ للوقوف بالملموس على هذه المفارقة.

«أحداث بلا دلالة» لمصطفى الدرقاوي (١٩٧٤): ممنوع

السينما المغربية والرقابة الاقتصادية

إذا كان المنعُ بشكله الفجّ قد توارى إلى الخلف ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، فإنّ السينما المغربية تعاني اليوم منعًا آخرَ تَفْرضه شروطٌ وملابساتُ تداول الفيلم المغربيّ. فنحن في المغرب لا نَمْلك تقاليدَ سينمائيةً عريقةً كتلك المتوافرة في مصر مثلاً، حيث تعوّد الإنسانُ المصريُّ مشاهدةَ أفلام محلية كثيرة،

فامتَلَكَ بذلك عادةَ التردّد على قاعة العرض السينمائية لمشاهدة فيلم مصريّ. لقد اعتاد المشاهد المغربيّ استهلاكَ الفيلم الأجنبيّ (المصريّ، الأميركيّ، الهنديّ) فأطَّرَ هذا الفيلمُ ذوقَه، وشكّل مرجعيتَه البصرية في ما يتعلق بالإنتاج السينمائيّ، ودَفَعه دفعًا إلى الاحتكام إلى معايير محددة من أجل مشاهدة فيلم سينمائيّ ما. وقد تمّ كلُّ ذلك في غياب ترسيخ تقاليد داخل المجتمع المغربيّ لتلقّي الفيلم المغربيّ والاحتفاءِ به كإنتاجٍ وطنيٍّ يَسْتلزم دعمَ الجمهور المحليّ له قَصْد تطوير أدائه النوعيّ من جهة، ومن أجل تحقيق عوائد مالية تَدْفع بوتيرة الإنتاج السينمائيّ الوطنيّ من جهة ثانية.

مع هذه الوضعية نشأتْ رقابةٌ أشدُّ وطأةً من رقابة الجهات الرسمية، وهي ما يُمْكن الاصطلاحُ عليه باسم «الرقابة الاقتصادية،» أيْ تلك التي يمارسها الموزِّعون وأربابُ قاعات العرض إزاء الفيلم المغربيّ. ويساهم هذا النوعُ من الرقابة في الحدّ من فعّالية دورة الإنتاج السينمائيّ، ذلك أنّ المنتج أو المُخْرج الذي يَخْسر في فيلمٍ ما قد لا يكرّر تجربةَ الإنتاج ثانيةً ـ وهذا في حدِّ ذاتِه منعٌ غيرُ مباشر. فقد يَنْدر أن نجد فيلمًا مغربيًا تجاوزتْ مدةَ عرضه الأول أسبوعًا واحدًا. ولنا في الفيلم الأخير «عشاق ماكادور» الحُجَّةُ والبيِّنة، إذ لم يُكْمل هذا الفيلم أسبوعَه الأول من العرض في قاعات السينما. بل إنّ فيلم «عود الريح» للمخرج داوود ولد السيد، الذي اشتُهر في المهرجانات الدولية، لم يَدُمْ عَرضُه التجاريّ الأول أكثرَ من أسبوع واحد!

إضافةً إلى ما سَبَقَ بسطُه من مظاهر الرقابة على الصورة في المغرب، لا بدّ من الإشارة إلى رقابة «صندوق الدعم.» فعدمُ وجود شركات إنجاز خاصة يَجْعل المُخْرجين يلجأون إلى القطاع العامّ ممثَّلاً في «صندوق الدعم» الذي يغطّي مبلغًا مهمًا قد يصل إلى ٧٠ في المائة من تكلفة الإنتاج. ولحرص المُخْرج على الفوز بالدعم، نجده يختار ـ بوجه عام ـ موضوعاتٍ ومعالجاتٍ لا تثير، في اعتقاده، حفيظةَ الرقيب بمختلف أشكاله ودرجاته.

رقابة النقد السينمائيّ

ظهرتْ في السنوات الأخيرة كتاباتٌ تدَّعي الاهتمامَ بالسينما. وأغلبُ أصحاب هذه الكتابات يتعاملون مع الفيلم كمنتوج أخلاقيّ، لا كعملٍ إبداعيٍّ ذي فرادة متميزة وخصوصية محدّدة. ولنَرَ، كيف تعامَلَ هذا النوعُ من النقد «الأخلاقيّ» مع الفيلم الأخير للمخرج مصطفى الدرقاوي، «غراميات الحاجّ مختار الصولدي.» فقد واجهه بنقدٍ شديد، إذ ركَّزَ على الجوانب «الأخلاقية والدينية،» على اعتبار أنّ الفيلم مُخِلّ بالحياة العامة ويتضمَّن ملفوظاتٍ سينمائيةً مزعجةً للأذن، ومكسِّرةً للأعراف الاجتماعية القائمة على المحافظة، وتحرِّض على التفكّك الأسري. وهذا النوع من «الكتابات النقدية» يكاد يخلو من أية ملامح للتحليل الجماليّ أو التقنيّ للفيلم.

ومن مظاهر نموّ هذا النوع من النقد الأخلاقيّ، الذي يمثِّل رقابةً أخلاقيةً، مشاركةُ الفقهاء في الكتابة النقدية السينمائية، كما حصل في كتاب **صورة المرأة في السينما المغربية** الذي هو في الحقيقة نقدٌ أخلاقيٌّ لتبرّج المرأة في السينما المغربية ومخالطتِها الرجالَ وإظهارِ «مفاتنها قَصْدَ الإثارة والإغراء.» [راجع الفقرة V من «جردة» عبد الحق لبيض المنشورة هنا ـ الآداب]. وهكذا أصبح بعضُ «النقاد،» واعتمادًا على المرجعية الدينية، يَعتبرون أنفسَهم أصحابَ حقّ في التعبير عن آرائهم في السينما، فراحوا يضعون أسسًا للنقد الأخلاقيّ في مجال السينما. وهذا النقد لا يكتفي بالحديث ومراقبة الفيلم المغربيّ، وإنّما صار يصبّ انتقاداته في اتجاه الفيلم الأجنبيّ الذي يتضمَّن مشاهد «منحلّةً وخليعةً،» ويحتجّ على ملصقات الأفلام المعروضة في الشوارع.

مصطفى المسناوي

ناقد سينمائي يأمل له العديد من المؤلفات والأبحاث في مجال السينما. آخرها كتابُه **أبحاث في السينما المغربية** (٢٠٠١).